

المناطق العشوائية في العراق دراسة في التشريعات القانونية والتوظيف السياسي^(*)

م. د. علي حسين ياسين **م. م. عبدالله ذنون عبدالله**
مدرس النظم السياسية **مدرس القانون الدولي العام المساعد**
كلية الحقوق / جامعة الموصل **كلية الحقوق / جامعة الموصل**

المستخلص

تحتل مسألة تنظيم وتطوير المناطق العشوائية اهمية بالغة بالنسبة للدول الحديثة على الرغم من اختلاف اساليب تطبيقها، وهي إحدى أهم الازمات كذلك التي تعاني منها أغلب المحافظات العراقية بعد عام ٢٠٠٣. فلم يكن المشرع العراقي موفقاً في جزء من تشريعاته إذ أهدرت بعض نصوصه التشريعية حق المجتمع من الاقتصاص من الجاني مما شجع على التمادي بانتهاك حرمة الاملاك العامة، إضافة الى ذلك لوحظ هناك تخبط بعض التشريعات القانونية ما بين الحد من مرتكبي التجاوزات وازالتها والبعض الآخر يستحضر الجانب السياسي في التعامل مع تلك المحرمات ما أربك عمل الدوائر المختصة. واذ يتناول البحث مشكلة التشريعات القانونية وآلية المعالجة والتوظيف السياسي لتلك التشريعات النافذة فضلاً عن ذلك تأثيرها على التصميم الاساس والجانب العمراني، ولتحقيق الفائدة فان البحث سوف يقوم بالتعرف على بعض التجارب العالمية المختلفة وذلك للاستفادة من هذه التجارب و ما حققته للارتقاء بالمناطق العشوائية وتطويرها، فضلاً عن بيان أهم التشريعات القانونية منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الان وإبراز إمكانية استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية وتوظيفها لتحقيق مصالح دون الوطنية.

الكلمات المفتاحية: العشوائيات، تشريعات قانونية، توظيف سياسي.

Abstract

The issue of organizing and developing random areas occupies great importance for modern countries despite the

(*) أستلم البحث في ١٠/٥/٢٠٢١ *** قبل للنشر في ٢٣/٦/٢٠٢١.

different methods of application, and it is one of the most important crises that most Iraqi provinces suffer from after 2003. The Iraqi legislature was not successful in part of its legislations as some of its legislative texts wasted the right of society to punish the perpetrator which encouraged the persistence of violating the sanctity of public property. In addition to that, it was noticed that some legal legislations floundered between limiting and removing the perpetrators of transgressions, while others evoke the political aspect in dealing with these prohibitions that confused the work of the competent departments, as the research deals with the problem of legal legislation, the method of treatment and the political employment of that legislation in force, in addition to its impact on the basic design and the urban aspect. To achieve the benefit, the research will identify some different global experiences in order to benefit from these experiences and what they have achieved in order to upgrade and develop squatter areas , in addition to explaining the most important legal legislation since the establishment of the Iraqi state until now and highlighting the possibility of using them to achieve political gains and employ them to achieve sub-national interests.

Key words: random areas, legal legislation, political employment

القدمة

تعد مسألة العشوائيات من المواضيع التي اخذت اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين لما لها من أهمية كبيرة كونها تعد ظاهرة اجتماعية اخذت تتزايد يوماً بعد اخر داخل المدن واطرافها, وتميزت بكثافتها السكانية وقلّة الخدمات وما صاحبها من ازدياد اعداد الفقراء الحضريين الذين أصبحوا يفتقدون ابسط مستلزمات الحياة, كما انها غالباً ما

تقوم بدون تراخيص بناء ومساكنها غير مستوفية للشروط الصحية مما يزيد من مشاكل هذه المناطق كونها لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للدولة . واذ يحاول الباحث دراسة تنظيم وتطوير تلك المناطق لما لها من اهمية بارزة نظراً للتداعيات التي يتركها السكن العشوائي على ساكنيه من جهة وعلى تنظيم المدينة وما يفرزه من ظواهر سلوكية ومشكلات اجتماعية واقتصادية وامنية من جهة اخرى.

ومن وجهة نظرنا ارتأينا التركيز على الاسباب القانونية والسياسية باعتبارها ذات اولوية بالغة وتوظيفها سياسياً خصوصاً في موسم الانتخابات, إذ يهتم السياسيون بشؤون الفقراء ويطلقون العنان لوعودهم بتحسين الاحوال الاقتصادية ورفع مستوى احيائهم طلباً للأصوات, وسرعان ما تتبخر الوعود بعد فرز الاصوات وعلان نتائج العملية الانتخابية.

ثانياً: إشكالية البحث

إن ازدياد المناطق العشوائية كظاهرة اجتماعية اخذت تتزايد بشكل كبير في العراق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣, ومن خلال ذلك تتحصل مشكلة الدراسة في بيان إمكانية استغلال الحملات الانتخابية والفرغ الأمني من قبل جهات متنفذة للتمدد والتوسع دون رادع قانوني ولضعف التشريعات القانونية النافذة .

ثالثاً : فرضية البحث

إن المناطق العشوائية أثرت بشكل كبير على التصميم الاساس للمدن ما حذا بنا لبيان مدى صحة الفرضية الاساسية التي مفادها "أن ضعف التشريعات القانونية والتوظيف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ انعكس بشكل سلبي في التوسع العشوائي داخل المدن" فخلال المدد التي تلت احتلال العراق وقبيل كل عملية انتخابية يكثر الكلام عن الفئات المهمشة وامكانية التسوية القانونية من خلال تشريعات تعالج أوضاعهم الاجتماعية وسرعان ما يتم التخلي عن تلك الوعود بعد انتهاء الانتخابات وتوزيع المغام بين الكتل والاحزاب السياسية الفائزة, ما يعطي انطباعاً شعبياً بعدم اكتراث تلك الجهات السياسية في معالجة اوضاعهم وبالتالي تستمر تلك الظواهر السلبية في التوسع والانتشار.

رابعاً : منهجية البحث

نظراً للطبيعة المركبة والمتداخلة لهذه الدراسة باعتبار أنها دراسة في الشأن السياسي والقانوني فإنها سوف تنهض على فكرة التكامل المنهجي بمعنى استخدام أكثر من منهجية واقترب لدراسة التشريعات القانونية والتوظيف السياسي وامكانية معالجتها والتحديات التي تعترضها من خلال الاستعانة بالمنهج التحليلي والوصفي ودراسة المنهج القانوني للاستفادة من التشريعات القانونية المتتالية والتي كان لها صدق في التطرق لتلك الظواهر السلبية فضلا عن عدد من الاقتربات لبيان الخلفية الشاملة لطبيعة الموضوع .

خامساً : نطاق البحث

يتحدد نطاق بحثنا بتحديد أبرز التشريعات القانونية والتوظيف السياسي لظاهرة العشوائيات بعد عام ٢٠٠٣ في العراق, مع بيان أهم التجارب العالمية في معالجتها لتلك الظاهرة .

سادساً : هيكلية البحث

سوف يتمحور بحثنا وفقاً للتقسيم الآتي :

المبحث الاول العشوائيات انواعها واسباب ظهورها وأنماطها .

المبحث الثاني : التشريعات القانونية والتوظيف السياسي لظاهرة العشوائيات .

المبحث الأول**العشوائيات أنواعها وأسباب ظهورها وأنماطها**

سنتكلم في هذا المبحث عن العشوائيات انواعها واسباب ظهورها والخصائص الاساسية للنمو العشوائي وتكوينه من منطقة الى اخرى, فضلا عن بيان أهم الاليات المتبعة لدى بعض الدول الاقليمية والدولية لمعالجة تلك الظواهر السلبية من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول

العشوائيات الإطار المفاهيمي

يطلق مصطلح العشوائيات على المناطق خارج الحيز السكاني المخطط له من قبل الجهات الرسمية الحكومية المسؤولة كالأراضي ذات الجنس الزراعي والمناطق التي تنشأ بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع للرقابة في طريقة البناء وتتبع فيها اشكال البناء المختلفة (اشكال هندسية مختلفة) وتنشأ بدون موافقات قانونية ومخططات تقسيم الاراضي الرسمية ولها مساحات متباينة ولا يخصص لها اي اضافات^(١).

ان ظاهرة العشوائيات ليست وليدة ما بعد الاحتلال الامريكي لعام ٢٠٠٣ ، بل امتدت الى ثلاثينيات القرن العشرين واستمرت تلك المعانات طيلة تلك الفترات وصولاً الى ما نحن عليه الان، وفي الحقيقية اخذت هذه الظاهرة تتنامى بشكل ملحوظ دونما توقف يذكر بشكل اصبحت عضية على ضبط احصاء رسمي دقيق لها، ووفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط العراقية فإن نسبة العشوائيات بلغت ٣,٧٪ من اجمالي عدد المساكن في العراق التي تقدر بحوالي ٤.٧٥٢ مليون مسكن حسب نتائج التقييم والحصص لسنة ٢٠٠٩^(٢).

وفي إطار البعد الاجتماعي تعرف المناطق العشوائية بانها تلك المناطق التي تتميز بعلاقات داخلية قوية بين سكانها للحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم الاجتماعية مكونين ثقافة خاصة بهم يمكن أن نطلق عليها ثقافة العشوائيات، لما تنطوي على ابعاد سلوكية واخلاقية تنعكس في انتشار كثير من الظواهر السلبية التي تهدد حياة المناطق الحضرية كالنزاعات والعنف فضلاً عن التلوث البيئي كما وانعكست على تشوية النمو

(١) فراس جاسم موسى، العشوائيات في العراق، قراءة في المخاطر والحلول، دائرة البحوث والدراسات / مجلس النواب العراقي، ٢ ايار، ٢٠١٧، ص ٣-٤ متاح على الرابط التالي:

<http://parliament.iq/wp-content/uploads/2018/11>

(٢) حقيقة ظاهر السكن العشوائي، تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية، الجهاز

المركزي للإحصاء. متاح على الرابط التالي: www.cosit.gov.iq

العمراني الذي لا يتماشى مع الاتجاهات نحو تطوير البيئة الحضرية وفق قواعد التخطيط العمراني^(١).

وفي اغلب الدول العربية تم وضع معايير معينة في توصيفها لظاهرة العشوائيات من خلال المباني غير الصالحة للسكن والاراضي الزراعية والمفتقرة الى المرافق العامة والخدمات, ولما تعانيه من مخاطر بيئية وغالبا ما كانت تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها " خارج التصميم الاساس للمدن"^(٢).

اما بالنسبة للتراث الانثروبولوجي فقد ارتبطت دراسة المناطق العشوائية بالمناطق الفقيرة والطبقات الدنيا والمناطق المختلفة بصورة خاصة^(٣). وظاهرة الاسكان العشوائي تنشأ في البلدان ذات صفة التحضر السريع وهذه المناطق تنمو بمعدل يساوي ضعف النمو السكاني ككل, وغالبا ما تقام على تقسيمات اراضٍ غير معتمدة لمخالفتها لقانون تقسيم الاراضي المعمول به داخل الحدود الادارية للمدن وبذلك فهي خارجة تماما عن سلطة المدينة وعن الاحصاءات الرسمية, كما أنها تقوم بدون تراخيص بناء ومساكنها غير مستوفاة للشروط الصحية من تهوية وعدم مطابقتها لقوانين المباني من حيث الارتفاعات والفراغات وغير متصلة بالمرافق العامة وتعاني من نقص الخدمات الاجتماعية وغالبا تكون غير مدرجة في خطط الدولة سواء من ناحية المرافق العامة أو التوسيع على الرغم من أنها تقوم بتوفير الجزء الاكبر من وحدات الاسكان المطلوبة^(٤).

إذاً السكن العشوائي تكونت ملامحه في فترات النمو السريع للمدن نتيجة الهجرة الكبيرة من الاقضية والنواحي النائية لأسباب عدة , فضلا عن ذلك أظهر السكن العشوائي الوجه الخفي للنواحي العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد وما يزيد من مشاكل

(١) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٧٢.

(٢) استبرق ابراهيم الشوك، سكن لائق لحياة افضل، ورقة عمل مقدمة الى مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، الدورة ٣١، بغداد، ٢٠١٤.

(٣) محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مطبعة العراقية للأوفيسيت، الجيزة، مصر، ٢٠٠٥، ص ٨٧.

(٤) عبد المحسن برادة، الجوانب الايجابية في عمليات النمو العشوائي، جمعية المهندسين المصرية، العدد ٣٧٣، سنة ٤٢، ابريل ١٩٨٦، ص ١٩.

هذه المناطق انها غير مدرجة في خطط الدولة سواء من ناحية التوسع او المرافق العامة على الرغم من انها تقوم بتوفير الجزء الاكبر من وحدات السكن المطلوبة، ما ينتج عنه من ظهور مشكلات متنوعة كمستوى الثقافة لساكني هذه المناطق و انتشار الجريمة المنظمة^(١).

المطلب الثاني

عوامل وأنماط نشوء العشوائيات

إن نمو المناطق العشوائية جاء لعوامل عدة رافقت عملية التوسع العمراني وقد تكون داخلية او نزوحاً من خارج تلك المناطق لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، ويتم التركيز غالباً على مراكز المدن كونها مراكز جذب للعمالة الداخلية والخارجية وعدم وضع تلك المناطق ضمن التخطيط العمراني للمدن ومعالجتها من قبل الجهات الرسمية ستكون بداية لازمات ومشكلات تنموية في المستقبل، وهذا ما سيتم التركيز عليه تباعاً:

أولاً : عوامل نشوء العشوائيات في العراق :

نتيجة ما مر به البلد من حروب طاحنة منذ ثمانينات القرن العشرين بدأت الهجرة من الريف الى المدينة لدواع اجتماعية واقتصادية مختلفة وازدياد التوسع العمراني السريع بعد عام ٢٠٠٣ وضعف مؤسسات الدولة في فرض سيطرتها على التحكم بتلك الظاهرة لأسباب اجتماعية وامنية واقتصادية، وعلى الرغم من صدور قرارات تضمن معالجة التجاوزات ومنها قرار مجلس الوزراء العراقي رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠٠٨ بخصوص المتجاوزين على ابنية ودوائر الدولة من عمارات سكنية ودور وحث الوزارات بتأجير الوحدات السكنية العائدة لها بدون مزايدة علنية الى الشاغل في حالة عدم حاجة الوزارة للعقارات انفاً، والامر الديواني رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتأليف لجنة عليا لمعالجة مشكلة المتجاوزين^(٢).

وان الاسباب الرئيسية لتخوف الجهات الحكومية من مكافحة ظاهرة العشوائيات لتحول بعض هذه العشوائيات الى تجمعات ذات قوة مساندة من جهات متعددة تشكل خطراً على المتصددين لهذه الحالة، ما أعطى انطباعاً لدى القاطنين في تلك المناطق لحث اقاربهم

(١) (الحماوي، ٢٠٠٢).

(٢) محضر مجلس النواب رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

للسكن بجوارهم لمجانية السكن لتشكيل قوة فيما بينهم اتجاه اي تهديد رسمي او شعبي لإجبارهم على اخلاء مساكنهم العشوائية^(١).

وعموماً يمكن ارجاع الاسباب التي ادت الى نشأة هذه المناطق الى عوامل عدة اهمها^(٢):

١- انتشار ظاهرة إنشاء بعض الصناعات العشوائية غير المدروسة خارج العمران لرخص الاراضي وعدم وجود الاماكن الكافية لاستيعاب العمال ادى لنشأة بعض التجمعات السكنية العشوائية في المناطق المجاورة لها.

٢- تقسيم الاراضي الزراعية وبيعها كأراضي بناء نتيجة انخفاض العائد الزراعي بالمقارنة مع العائد الناتج عن بيعها كأراضي بناء خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين وامتهان اولئك اعمال اخرى.

٣- عدم مرونة اصدار سندات البناء التي تحددها القوانين المنظمة للعمران والضرائب المفروضة على السكن داخل المدينة في المناطق التي يراد الارتقاء بها فلجأت الى البناء على الاراضي ذات الصفة الزراعية فهي ارخص من الاراضي المعدة للبناء فضلاً عن التهاون مع معتصبي الاراضي من قبل الجهات الرسمية.

٤- انخفاض دخل الافراد والاسر اقتصادياً وعدم نموها بمعدلات تتناسب مع الارتقاء في اسعار العقارات.

(١) عمر موسى بودحرة، الاسباب المؤدية الى ظاهرة البناء غير الرسمي، دراسة ميدانية لبلدية الجبل الاخضر في ليبيا، دراسة منشورة بمجلة المختار للعلوم الانسانية، العدد ٢٦ لبيبا، ص ٨٢.

(٢) جورج توما توما، العوامل المؤثرة في نشأة المناطق العشوائية وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الهندسية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ٥٠-٥٣.

ويمكن ان نقول كذلك بان هنالك العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت في نشوء ظاهرة البناء العشوائي ومنها^(١):

١- المتغيرات الاجتماعية والمتمثلة بظاهرة الفقر والتي تعني ظاهرة انسانية اجتماعية فضلاً عن ذلك تعد تهميشاً لطبقة في المجتمع وحرمانها من المشاركة في صنع القرار وابعادها عن الخدمات الاجتماعية.

٢- المتغيرات الاقتصادية وازدياد ظاهرة البطالة في المناطق النائية وما سببته من هجرة واسعة من الريف الى المدينة وقد خلفت هذه الظاهرة بطالة واسعة وساعدت في تفاقمها فضلاً عن ذلك توقف المصانع الكبيرة عن العمل نتيجة فتح الاسواق امام المستورد ما حذا بتردد القطاع الخاص في فتح مشاريع جديدة .

٣- المتغيرات السياسية والامنية بعد عام ٢٠٠٣ واثارها في مؤسسات الدولة وتراجع سلطة القانون لتحل محلها سلطة العشيرة والطائفة والمذهب والتي اتاحت الفرصة للكثيرين لاستغلال الفرص للاستيلاء على ممتلكات الدولة والاراضي القريبة من مراكز المدن ما جعل هنالك توجس وريبة بين هذه المناطق المستجدة وبين المناطق الحضرية.

ثانياً : انماط العشوائيات

ان للسكن العشوائي ملامح عمرانية تميزه عن العمران الناتج عن المشروعات التخطيطية حيث انها تأخذ اشكالاً متعددة^(٢).

١- المناطق المجاورة للأحياء السكنية القائمة كامتداد لها وتظهر عادة في مناطق وضع اليد.

٢- النمط الطولي الذي يكون غالباً بعيداً عن الاحياء السكنية ويمثل مجموعة من السكن العشوائي ويتكون عادة على الطرق والمسارات, ويظهر بشكل طولي على هذه الطرق ويبدأ هذا الشكل بشكل متناثر يمكن أن يتحول الى النمط الطولي.

(١) ذكرى عبدالمنعم ابراهيم، العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، مجلة كلية الآداب/جامعة بغداد، العدد ١٠٠، سنة ٢٠١٢، ص ٥٤٧-٥٤٩.

(٢) غلام احمد خالد، تجديد الاحياء، القاهرة، سنة النشر، ١٩٩٣، ص ٧٩.

٣- الشكل غير المنتظم والذي يشيد على الاراضي الزراعية او المناطق الجبلية المرتفعة، وهو عبارة عن مجموعة مبانٍ متناثرة ومشتتة وغالبا ما تكون بدايات لنمو عشوائي سريع وتنمو تلك المباني العشوائية في المناطق سواء كانت الصحراوية او الزراعية او على امتدادات الطرق والمسارات او بجانب السكك الحديدية^(١).

وعلى ضوء ذلك يتوجب على الجهات الرسمية ان تميز بين العشوائيات وبين المناطق التاريخية والتي تمثل الهوية المحلية والطابع العمراني المميز للمدن ومحاولة التصدي لكل تلك المحاولات .

المطلب الثالث

الآليات الدولية والإقليمية لعلاج ظاهرة العشوائيات

تعد تجارب الدول الاخرى التي عانت من ظاهرة العشوائيات واستطاعت الحد منها عبر خطط علمية مدروسة مثالا عمليا يحتذى به في بيان آليات معالجتها واهم التحديات التي كانت حائلا في تطبيق خططها وبرامجها، وهذا ما يستدعي البحث عن تلك التجارب الدولية والتي استطاعت السير بخطى متواصلة للقضاء على تلك الظواهر السلبية ومنها :

أولاً: جمهورية الصين الشعبية

عانت جمهورية الصين الشعبية من العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ووجود عشوائيات ومناطق غير مؤهلة للسكن، الا أن ذلك لم يثنها في وضع خطط وبرامج عمل للحد من تلك الظواهر وبالفعل استطاعت انشاء خطة اقتصادية واجتماعية لتنميتها لتصبح جزءاً اقتصادياً يشارك في التنمية الوطنية، وان لا تكون عملية بناء العشوائيات فقط عملية تخطيط عمراني بل استطاعت ان تتخلص من العشوائيات الموجودة في المدن الرئيسية بإعادة تطويرها وترميمها بمنازل مرقمة وامدادها بالخدمات والمراكز الصحية والملاعب وجعلها بيئة صحية صالحة للسكن. ولضمان جودة عملية تنمية وتخطيط تلك العشوائيات عملت الحكومة الصينية على تخفيض تكاليف المنازل وامداد السكان بالإعانات الحكومية وتشجيع سكان هذه المناطق على التعليم وزيادة فرص العمل بتشجيع

(١) خالد بن صالح الزهراني، المناطق العشوائية بمكة المكرمة بين الواقع والمأمول نحو بيئة امنة ومستدامة، رسالة ماجستير في العمارة، كلية الهندسة والعمارة الاسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥ هجرية، ص ٤٩.

العمالة الذاتية لهذه الفئة من المواطنين، ومن خلال ذلك يتبين اتباع جمهورية الصين الشعبية استراتيجيات عدة خلال عملية تنمية تلك العشوائيات ومنها^(١):

- ١- عملية الازاحة والاستئصال .
- ٢- عملية تطوير البنية التحتية للأحياء الفقيرة التي عادة ما تغلب عليها سمة ضعف البنية التحتية للأحياء الفقيرة ، فالقيام فقط بتحويل المساكن دون تحسين وتطوير البنية التحتية لا يحل المشكلة .
- ٣- القيام ببناء مساكن حكومية لهذه الشريحة من المجتمع فمع ارتفاع اسعار السكن ومحدودية دخل اصحاب العشوائيات اصبحوا يعانون من مشكلة نقص المساكن وسوء توزيعها لذوي الدخل المحدود.
- ٤- قيام الحكومة بدعم الاسكان وصرف مكافآت شهرية او اعانات للمنازل.

وفي الحقيقة عملت الحكومة الصينية خطة للقضاء على العشوائيات وعلى مراحل

متعددة^(٢):

- ١- القضاء على العشوائيات في الشوارع الرئيسية من بينها شارع بايوانتشوانج الذي تقع فيه المجموعة العينية للنشر الدولي ويقع بها مقر مجلة الصين اليوم، ومن ثم وضع حلول لأهالي العشوائيات لتلك العوائل الفقيرة.
- ٢- خصصت الحكومة الصينية ميزانية لمشروع تجديد واصلاح العشوائيات بلغت ٢٧,٧ مليار يوان لعام ٢٠١٢ كانت اهم ملامح هذه المرحلة اعادة تنظيم وتخطيط المناطق العشوائية .

(١) كعكي، كيف حولت الصين الاحياء العشوائية الى قوة اقتصادية، صحيفة مال الاقتصادية، ١٣ مارس، ٢٠١٩، مقال منشور على الرابط التالي:

maad.com/archives

(٢) نورهان غنيم، قنبلة العشوائيات والتجربة العينية (رأي)، جريدة المصري اليوم، ١٦ يونيو ٢٠١٦، مقال منشور على الرابط التالي:

shaek.lmasryalyum.com

إذا نستطيع القول ان الحكومة الصينية تخلصت من مشكلة العشوائيات بالإرادة والاصرار والحافز والإرادة السياسية.

ثانياً: ألمانيا الاتحادية

تعد ألمانيا من الدول الرائدة في معالجة العشوائيات, حيث وجدت اشكالاً متعددة من محاولات التطوير والارتقاء بالمناطق القديمة فشرعت الحكومة الألمانية بتحديث المباني القديمة من الداخل وتجديدها من الخارج قبل اللجوء الى الهدم وعلى ان يتناسب ذلك مع الحياة الحديثة دون المساس بقيمتها الفنية والمعمارية وتحويل قيمة المبنى المادية الى الارتفاع وليس الانخفاض^(١).

فشرعت الحكومة الألمانية والحكومات المحلية واصحاب الاعمال ورؤوس الاموال الضخمة والمحلات التجارية الى عرض مشاريع الاصلاح والتجديد والارتقاء في عدة مدن, وعلى سبيل المثال فقد تولت الحكومة معالجة المناطق العشوائية في مدينة كمبتون في مقاطعة بايرن بإقليم بافريا فعملت على تجديد واصلاح مساحة ١٠ كم مربع للمنطقة القديمة بين نهر الإبلر وقلعة هالدا مع تجديد واصلاح شاطئ نهر الايلر من خلال بناء وحدات سكنية وتحديث الابنية التراثية وتوفير كافة البنى التحتية اللازمة وتقسيم المساحات المتبقية كحدائق خاصة مساكن الادوار الارضية^(٢).

ثالثاً : جمهورية مصر العربية

تكونت المناطق العشوائية في مصر كغيرها من دول العالم النامي نتيجة لهجرة كبيرة داخلية من المناطق النائية سواء اكانت مناطق بدوية او ريفية الى المراكز الحضرية التي تعجز بدورها عن تدبير السكن اللائق لهؤلاء المهاجرين, وهو ما يظهر في شكل امدادات عشوائية حول التجمعات السكنية وذلك في غياب سلطة المدينة، وقد اطلق على

(١) شفيق العوضي، نظرية مصرية على التجربة الألمانية لتطوير المناطق المتدهورة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الثالث، ١٩٨٩، ص ٢٨٠.

(٢) خالد بن صالح الزهراني، المناطق العشوائية بمكة المكرمة بين الواقع والمأمول نحو بيئة امنة ومستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩-١١١.

المناطق العشوائية تسميات عدة منها المستوطنات غير الشرعية والمجتمعات العشوائية ومناطق وضع اليد ومناطق الاستيطان التلقائي^(١).

ولعبت عوامل عدة في ظهور ونمو المناطق العشوائية كالنقص الحاد في عدد الوحدات السكنية وعدم وجود تخطيط مستقبلي لإنشاء المدن الكبرى وارتفاع اسعار الاراضي في المدن وظهور شركات تقسيم الاراضي غير قانونية وضعف العقوبات الواردة بقانون تنظيم المباني المخالفة فهي لا تزيد عن توقيع غرامة مالية صغيرة، كما اوجب القانون الحكم فضلاً عن الغرامة بتصحيح او استكمال او هدم الاعمال المخالفة وغالباً لا يحكم بالهدم فضلاً عن عدم مناسبة قوانين المباني في التعامل مع تقسيمات الاراضي الصغيرة^(٢). ولهذا لوحظ اهتمام الحكومات المتعاقبة بهذه المناطق بما لها من مشكلات وتأثيرات سلبية على المجتمع سواء من النواحي الاجتماعية او الاقتصادية بالإضافة الى الناحية العمرانية ، واصبح من الضروري ايجاد منهجية واضحة لتطوير هذه المناطق بشكل عملي قابلة للتنفيذ ويتمشى مع النوعيات المختلفة لهذه المناطق^(٣).

وفقاً للجهاز المركزي الاحصائي المصري تبين أن عدد العشوائيات منذ نشأتها وحتى بداية التطوير عام ١٩٩٣ بلغ ١٢٢١ منطقة عشوائية منها ٢٠ منطقة تقرر ازلتها لأنها لا تقبل التطوير و١١٣٠ منطقة قابلة للتطوير و ٧١ منطقة في ٥ محافظات لم تشملها خطط التطوير حتى ٢٠٠٧/١/١ وهي مطروح- شمال سيناء - بورسعيد الاسماعيلية - السويس، وفيما أشارت بيانات وزارة الاسكان الى ان سكان العشوائيات يبلغ عددهم نحو ٨ ملايين مواطن موزعين على ٤٩٧ منطقة سكنية بكافة انحاء البلاد الا أن النسبة الاكبر منهم حول

(١) احمد امين المختار، التخطيط للحد من النمو العشوائي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، مصر الجديدة: ١٩٨٩ ص ٩٨.

(٢) شفق العوضي، التحضر وتأثير سلوك الافراد على البيئة العمرانية، ندوة المأوى والتحضر، القاهرة، ١٩٩٠ ص ٢٩.

(٣) جورج توما توما، العوامل المؤثرة في نشأة المناطق العشوائية وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الهندسية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ٥٧-٥٨.

القاهرة الكبرى و ١٢ مليون يعيشون في المقابر وتحت الابنية العامة^(١). ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء المصري تم رصد ثلاثة مليارات جنية مصري ضمن خطط استثمارية لتطوير تلك المناطق للمدة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٧ والتي شملت تطوير تلك المناطق العشوائية وعلى مستويات عدة حيث ابتدأت بالمناطق الأكثر عشوائية وفقراً^(٢). وبتصديق القانون رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨ والخاص بإنشاء صندوق المناطق العشوائية اذ عالج العديد من الامور من بينها حصر المناطق العشوائية ووضع الخطط اللازمة لتخطيطها عمرانيا وامدادها بالمرافق الاساسية^(٣). وعلى الرغم من الجهود المصرية لمعالجة السكن العشوائي على ارض الواقع الا أن جهودها لاتزال محدودة وتحتاج الى دعم القطاع الخاص بشكل مباشر في وضع الحلول، وفي ضوء ذلك يتبين بأن معالجة المناطق العشوائية أخذت مستويات عدة واختلفت باختلاف الانظمة السياسية لتلك الدول وكيفية تعاطيها مع تلك المشكلة ووضع الحلول وادراجها ضمن خططها التنموية.

المبحث الثاني

التشريعات القانونية والتوظيف السياسي

مظاهر العشوائيات في العراق

في الحقيقة تنوعت المشكلات التي ادت الى ظهور السكن العشوائي في مختلف الدول ومنها العراق خلال فترات الحكم المتعاقبة للفترة التي سبقت الاحتلال وما بعدها، وهذا ما أدى الى تعدد الحلول والسياسات من قبل تلك الحكومات للنهوض بهذه الاحياء وتراوحت بين القصيرة الامد والمتمثلة في البحث عن اسباب المشكلة ومحاولة ايجاد حلول منطقية لها او باعتماد سياسات طويلة الاجل لتطوير هذه الاحياء والمستوطنات حسب ما متوفر من موارد، فضلا عن استغلال تلك الظاهرة لأغراض سياسية وانتخابية نتيجة

(١) محمد محمود يوسف، العشوائيات والتجارب العربية والعالمية، القاهرة، بحث منشور على

الرابط الالكتروني: scholar.cu.edu.eg/?q

(٢) محمد محمود يوسف، المصدر السابق.

(٣) صندوق تطوير المناطق العشوائية: لجنة تقرير الاحتياجات الخدمية لتوطين سكان

المناطق المهتدة للحياة بمدينة ٦ أكتوبر/ القاهرة/ ٢٠١١.

الاضلاع السياسية السائدة في الدولة بعد ٢٠٠٣، ولغرض الوقوف على تلك التطورات سنقسم هذا المبحث الى مطلبين وكما مبين أدناه:

المطلب الاول

التشريعات القانونية لعالجة العشوائيات

من خلال قراءة التشريعات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي يتبين التناقض الواضح لحلول المشرع العراقي لازمة السكن وعدم ثبات موقفه من التجاوزات، واذا حاولنا العودة الى التشريعات القانونية في العراق منذ فترة الحكم الملكي وصولاً الى ما قبل ٢٠٠٣ والتي عالجت مسألة العشوائيات يلحظ أنها جاءت بالشكل الاتي^(١):

١- قانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ والذي تضمن وضع المخططات للمدن وعلى الوجه الآتي: تقسيم المدينة الى مناطق والتخطيط الذي يجب ان يتبع لتحسين الشوارع والمحلات العامة والمباني في هذه المناطق.

٢- قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ والذي جاء بقواعد تشريعية عن كيفية البناء ضمن حدود المخططات الاساسية لبلديات المدن ان قسم المدينة الى ست مناطق عمرانية وحدد على ضوئها مساحات القطع السكنية وعرض الشوارع ونسبة البناء.

٣- قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ ومنح المتجاوزين حق تملك الاراضي المتجاوز عليها بعد دفع قيمتها المقدرة من قبل لجنة تؤلف لغرض النظر في طلبات التملك مع اشتراط وقوع الارض داخل المخطط الاساس للمدينة .

٤- قانون رقم ١١٨١ لسنة ١٩٨٢ حمل القرار رئيس الوحدة الإدارية مسؤولية رفع التجاوز الواقع ضمن وحدته الادارية ومعاقبته في حال عدم رفع التجاوز او ايصال الخدمات للمتجاوزين.

(١) جمال باقر مطلق، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي، دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، مجلة المخطط والتنمية، العدد ٣٣، سنة ٢٠١٦، ص ٩٤-٩٧.

٥- قانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ ونص القانون تأليف لجنة من وزارة المالية والزراعة والبلدية المعنية ودائرة التسجيل العقاري والجهة المعنية بالعقارات المتجاوز عليها، لاتخاذ الاجراءات الفورية لإزالة التجاوز وتسديد المتجاوز نفقات ازالة التجاوز وقيمة الاضرار الناتجة عنه وضعف اجر المثل صفقة واحدة خلال مدة لا تتجاوز (١٠) ايام من تأريخ تبليغه وحجزة في حالة الرفض ولا يطلق سراحه الا بعد التسديد.

ومن خلال ذلك يتبين بان التشريعات القانونية ولفترات حكم متباينة لم تستطع معالجة تلك الظواهر السلبية فضلا عن التناقض الواضح لحلول المشرع العراقي وعدم ثبات موقفه من تلك التجاوزات .

المطلب الثاني

القوانين النافذة والتوظيف السياسي بعد عام ٢٠٠٣

في الحقيقة جاءت الحقبة التي تلت سقوط النظام السابق لتوظف مسألة التجاوزات والمناطق العشوائية لأغراض انتخابية وحزبية فعقب كل عملية انتخابية تطلق الوعود لمعالجة مشكلة السكن، والتوقف عن ازالة تلك التجاوزات لحين تعويضهم بمبالغ مالية كبديل او قطعة ارض، وكان لتلك الحالة صدى كبير في النتائج التشريعية في أغلب الدورات الانتخابية^(١). وفي استعراض للمدير التنفيذي لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وواقع العشوائيات في العراق واسباب نشوئها اوضح ان ٣ ملايين و٣٠٠ الف انسان يقطنون في العشوائيات ويمثلون ١٣٪ من سكان العراق وهذا الامر بحاجة الى معالجة وطرح حلول تمر بثلاث مراحل رئيسية، هي مرحلة التهيئة والاعداد والمباشرة بالمعالجة وفيها الكثير من الخطوات والاجراءات التي انجز بعضها (القانونية والمالية) والمرحلة الثانية وهي مرحلة المعالجة والحد من تفاقم ظاهرة العشوائيات وفق جدول زمني سنوي يعتمد على توقيتات ، وتتضمن المرحلة الثالثة معالجة اسباب نشوء العشوائيات بهدف ايقاف ومنع تكرارها

(١) قرارات مجلس الوزراء، الجلسة ١٧/٥/٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:

مستقبلاً وفي هذه المرحلة يتم تنظيم ملف ادارة الاراضي السكنية وارساء نظام تقديم التسهيلات في معالجة التحويل بأسلوب القروض او الدعم وتوفير السيولة المالية^(١).

الى ان الواقع يعطي انطباعاً بأن الحكومات المتعاقبة التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ غير واضحة وعاجزة في معالجة مشكلة العشوائيات، وقطعاً فإن السبب الرئيسي هو ليس الجانب المالي بل يعود الى غياب الثقافة والرؤية السياسية لمعالجة هذه المشكلة فضلاً عن ذلك تصارع أغلب تلك التيارات السياسية محاولة استغلال تلك الظاهرة لتحقيق مآربهم الانتخابية والحزبية. لذلك كانت الحكومات عاجزة عن الحد لتلك التجاوزات وغير قادرة على معالجة المشكلة جذرياً ، وسادت الضبابية وتسببت بانحراف البوصلة عن مسارها الصحيح فطال الامد وتفاقت المشكلة ، ولكن هذا لا يعني ولا يعفي المعنيين من محاولة البحث عن حلول^(٢). وعلى الرغم من قيام وزارة التخطيط العراقية بعمل مسح ميداني لظاهرة العشوائيات كمرحلة اولى وعلى أن تكون المعالجات في المرحلة الثانية ، الا ان الحكومة لم تتخذ إجراءً حاسماً بهذا الخصوص ولم تتعامل بشكل جدي يتناسب وخطورة الظاهرة واثارها السلبية والبعيدة المدى والدليل ان العشوائيات مازالت موجودة في اماكنها بل وامتدت الى مساحات ابعد^(٣).

وجاء قرار مجلس الوزراء المرقم ٤٤٠ لسنة ٢٠٠٨ بصرف مبالغ مالية للأفراد المتجاوزين على أراضي وعقارات الدولة تتراوح ما بين (١_٥) مليون دينار مع إعفائهم من كافة الاجراءات القانونية واعقبه كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء في ٢٠٠٩/٢/١٩ المتضمن التريث في إزالة التجاوزات ولم تتوقف السلطة التنفيذية في حينها عن ذلك بل عممت كتابها المرقم ٣٦٩٠١ في ٢٠٠٩/١٢/٦ لبيع الاراضي السكنية المتجاوز عليها الى المتجاوزين بعد استحصال موافقة رئيس الوزراء، ومن ثم جاء القرار (٢٥٤ لسنة ٢٠١٣)

(١) ضمن قرارات اجتماع اللجنة التوجيهية العليا لمعالجة العشوائيات، وزارة التخطيط تستعرض استعداداتها لأجراء المسح الشامل للتجمعات العشوائية، متاح على رابط الوزارة: mop.gov.iq

(٢) عبد الزهرة محمد الهنداوي، العشوائيات من الظهور الى التلاشي، صحيفة الصباح، الجمعة ١٩ تموز، ٢٠١٩، متاح على الرابط: alsobaah.iq/11591

(٣) جمال باقر مطلق، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي (دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

لمجلس الوزراء لتشكيل لجنة تشرف على عملية إفران الاراضي لغرض توزيعها على الفقراء من سكنة العشوائيات لحصر التجاوزات ووضع حد لها^(١). أي ان تنظيم عملية اخلاء الناس من اماكن سكنهم الاصلية اثناء فترة اعادة البناء يعتبر غاية في الصعوبة حيث تضطر الدولة الى اخراج الناس من منازلهم المتردية دفعة واحدة او على مراحل متتالية وتسكينهم مؤقتاً في وحدات سكنية تصمم خصيصاً في منطقة قريبة من المشروع او في مساكن تُؤجر مؤقتاً لهذا الغرض .

ومن خلال ذلك يتبين بان اغلب تلك الاحزاب السياسية استغلت دوائر وارياضي تابعة للدولة للتربح المالي والكسب السياسي مستغلة حاجتهم للسكن عبر تهديدهم بتشريعات وقرارات صارمة تهدف الى هدم منازلهم وازالة العشوائيات وتعويض ساكنيها بمبالغ زهيدة، وتحولت العشوائيات وفقاً لذلك الى مزاد لحصول السياسيين والنواب الى اصوات من خلال وعودهم بعدم هدم منازلهم وتمليكهم الاراضي وايصال الخدمات اليهم كما استغلت وعود توزيع الاراضي على المواطنين كإحدى الطرق للحصول على الاصوات في الانتخابات البرلمانية . وهذا يبرهن على ان الحكومات المتعاقبة واحزاب السلطة كانت سببا في نشوء العشوائيات ليس من خلال الفساد وانعدام خطط الاسكان فحسب وانما ايضا من خلال مشاركتها بشكل مباشر في توسيعها واستغلال الحاجة الاساسية للسكن للتربح المالي والسياسي^(٢).

ومن خلال عرض هذا المحور نكون قد وضعنا ملامح اساسية وعامة لأبرز التحديات والتطورات التي واجهت تنظيم وتطوير العشوائيات على المستويات كافة وهذا ما يستلزم على المشرع العراقي ان يضع خيارات وبدائل للحد من تداعيات تلك الظواهر السلبية.

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢) عمر الجفال، العشوائيات في بغداد: أوطان في كل مكان، السفير العربي،

٢٠١٩/١٢/٥، متاح على الرابط التالي:

> LarL28197 L2019 abi.com assafirar

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة التي عالجت التشريعات القانونية والتوظيف السياسي لظاهرة المناطق العشوائية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، توصلنا الى بعض الاستنتاجات والتوصيات، كما يأتي :

اولاً: الاستنتاجات :

يتبين مما تقدم بان مشكلة العشوائيات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لها أبعاد عدة وترتبط بجهات سياسية واجتماعية، بالإضافة لذلك لوحظ عدم وجود جدية في معالجة النقص التشريعي وضعف تطبيقها من قبل الجهات المعنية فضلاً عن (حذف) عدم استغلال الاراضي الزراعية من قبل شاغليها وادامتها ساهم في استغلالها من قبل ضعاف النفوس وبناء على ذلك يجب وضع حلولٍ متعددة الاتجاهات لوقف انتشار هذه الظاهرة .

ثانياً: التوصيات :

١. تشكيل وحدة إدارية متخصصة في كل محافظة لها ذمة مالية مستقلة ويتكون أعضاؤها من الاكاديميين والنقابات تكون مهمتها وضع خطط وتنفيذها بالتعاون مع مديريات البلدية في العاصمة والمحافظات وبما يتناسب مع الحاجة السكانية .
٢. حل مشكلة تحديد ملكية الاراضي عن طريق شرائها او استبدالها بارض مماثلة في نواحي المدينة على ان يؤخذ بفارق أسعار الاراضي للشروع في تطويرها واعادة توزيعها وحل المشكلات المتواجدة وخلق فرص عمل جديدة .
٣. إجراء مسح وحصر شامل للمناطق العشوائية وتحديد سبب لجوئهم الى هذه المساكن وغيرها من التصنيفات والتحديدات من قبل وزارة التخطيط والجهات المرتبطة بها لتصنيف الحلول الخاصة بكل حالة على حدة لإجراء البحوث والدراسات الخاصة والدقيقة الازمة لكل حالة على حدة .
٤. الشروع بوضع التشريعات القانونية اللازمة ولكل حالة على حدة بحسب مضمون حالة السكن من حيث ملاءمتها للسكن لتطويرها وتوفير المستلزمات الاساسية أو باتخاذ الاجراءات القانونية لإزالتها.
٥. تشجيع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق العشوائية من خلال القروض او المنح لتحسين الوحدات السكنية وانشاء

- مشروعات صغيرة لزيادة دخل الأسرة مع مراعاة برامج تلك المنظمات وسياسة الدولة في هذا الصدد .
٦. على الإدارات المحلية تشجيع الهجرة العكسية من المدن الى النواحي والمناطق الريفية لتخفيض الضغط على المدن الكبرى والمساهمة في حل أزمة السكن.
٧. تفعيل دور المشاركة الشعبية في مشاريع التنمية للمناطق العشوائية فالمشاركة تعد أحد العوامل الاساسية وحجر الأساس في نجاح مشروعات الارتقاء وقد أثبتت التجارب العالمية أن أي مشروع لم يضع في اعتباره عامل مشاركة المجتمع في عملية اتخاذ القرار والادارة والتخطيط والتنفيذ كان حليفه الفشل.

المصادر

اولا/ الكتب

١. احمد امين المختار، التخطيط للحد من النمو العشوائي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، مصر الجديدة، ١٩٨٩ .
٢. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، ١٩٧٨.
٣. علام احمد خالد ، تجديد الاحياء، القاهرة ، مكتب الانجلو المصرية، ١٩٩٣.
٤. صبري فارس، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
٥. محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مطبعة العراتية للاوفسيت، الجيزة، مصر، ٢٠٠٥ .

ثانيا/ الرسائل والاطاريح العلمية

١. خالد بن صالح الزهراني، المناطق العشوائية بمكة المكرمة بين الواقع والمأمول نحو بيئة امنة ومستدامة، رسالة ماجستير في العمارة، كلية الهندسة والعمارة الاسلامية، جامعة ام القرى ،المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥ هجرية .
٢. علام احمد خالد بن صالح الزهراني، المناطق العشوائية بمكة المكرمة بين الواقع والمأمول نحو بيئة امنة ومستدامة، رسالة ماجستير في العمارة، كلية الهندسة والعمارة الاسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥ هجرية .

ثالثا/ البحوث

١. احمد حسين ابو الهيجاء ، نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي: الاردن : حالة دراسية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، مجلد ٩، العدد ١.
٢. استبرق ابراهيم الشوك، سكن لائق لحياة افضل، ورقة عمل مقدمة الى مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، الدورة ٣١، بغداد، ٢٠١٤.
٣. جمال باقر مطلق ، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي (دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٣، السنة ٢٠١٦ .
٤. جمال باقر مطلق ، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي ، دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٣٣ ، سنة ٢٠١٦
٥. جورج توما توما، العوامل المؤثرة في نشأة المناطق العشوائية وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الهندسية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠١٣ .
٦. ذكرى عبدالمنعم ابراهيم، العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها ، مجلة كلية الآداب/جامعة بغداد العدد ١٠٠، سنة ٢٠١٢ .
٧. رقيب محمد جاسم الحماوي، العشوائيات السكنية بين حق الإنسان في السكن ومعايير السكن اللائق، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٧٢، السنة ٢٢، ٢٠٢٠.
٨. شفيق العوضي، نظرية مصرية على التجربة الالمانية لتطوير المناطق المتدهورة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الثالث، ١٩٨٩ .
٩. عبد المحسن برادة ، الجواني الايجابية في عمليات النمو العشوائي ، جمعية المهندسين المصرية ، العدد ٣٧٣ ، سنة ٤٢ ، ابريل ١٩٨٦، ص ١٩ .
١٠. عمر موسى بودخرة، الاسباب المؤدية الى ظاهرة البناء غير الرسمي ، دراسة ميدانية لبلدية الجبل الاخضر في ليبيا، دراسة منشورة بمجلة المختار للعلوم الانسانية، العدد ٢٦ ليبيا .

١١. ماجدة متول ، العشوائيات بين الازالة والتطوير ، ندوة العشوائيات ، ١٥ - ١٧ مايو، ١٩٩٤، جمعية الارتقاء بالبيئة، القاهرة، ١٩٩٤.

رابعاً/ التقارير والمحاضر

- ١- استبقر ابراهيم الشوك، سكن لائق لحياة افضل، ورقة عمل مقدمة الى مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، الدورة ٣١، بغداد، ٢٠١٤ .
- ٢- حقيقة ظاهر السكن العشوائي، تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء. متاح على الرابط التالي: www.cosit.goviq
- ٣- فراس جاسم موسى ، العشوائيات في العراق، قراءة في المخاطر والحلول، دائرة البحوث والدراسات / مجلس النواب العراقي، ٢ ايار، ٢٠١٧ .
- ٤- محضر مجلس النواب رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: www.ar.puiament.iq

خامساً/ مواقع الشبكة العالمية للمعلومات

- ١- ضمن قرارات اجتماع اللجنة التوجيهية العليا لمعالجة العشوائيات، وزارة التخطيط تستعرض استعداداتها لأجراء المسح الشامل للتجمعات العشوائية، متاح على رابط الوزارة: mop.gov.iq
- ٢- ضمن قرارات اجتماع اللجنة التوجيهية العليا لمعالجة العشوائيات، وزارة التخطيط تستعرض استعداداتها لأجراء المسح الشامل للتجمعات العشوائية، متاح على رابط الوزارة: mop.gov.iq
- ٣- عبد الزهرة محمد الهنداوي، العشوائيات من الظهور الى التلاشي، صحيفة الصباح، الجمعة ١٩ تموز، ٢٠١٩، متاح على الرابط: alsobaah.iq/11591
- ٤- عبد الزهرة محمد الهنداوي، العشوائيات من الظهور الى التلاشي، صحيفة الصباح، الجمعة ١٩ تموز، ٢٠١٩، متاح على الرابط: alsobaah.iq/11591

٥- عمر الجفال, العشوائيات في بغداد : أوطان في كل مكان , السفير العربي , ٢٠١٩/١٢/٥ , متاح على الرابط التالي:

assafirar.abi.com LarL28197 L2019 >.

٦- فراس جاسم موسى، العشوائيات في العراق، قراءة في المخاطر والحلول، دائرة البحوث والدراسات / مجلس النواب العراقي، ٢ ايار، ٢٠١٧ .

٧- قرارات مجلس الوزراء، الجلسة في ١٧/٥/٢٠١٩، متاح على الرابط ٩٤-٩٧.

www.cabinet.com

٨- نورهان غنيم، قنبلة العشوائيات والتجربة العينية (رأي)، جريدة المصري اليوم، ١٦ يونيو ٢٠١٦، shaek.lmasryalyum.com

٩- نورهان غنيم، قنبلة العشوائيات والتجربة العينية (رأي)، جريدة المصري اليوم، ١٦ يونيو ٢٠١٦، مقال منشور على الرابط التالي:

shaek.lmasryalyum.com